لسماع تفاصيل كاملة حول «المجزرة ضد الفلسطينيين». وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون، بشكل خارج عن المألوف، وبدون استشارة بيغن، إلى الاتجاه للتلفزيون، وألقى بياناً دعا فيه إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في المجزرة (**هآرتس**، ٢١/٩/١٩٨٢).

وتحت وطأة هذا الضغط، عقدت الحكومة جلسة أخرى يوم ٢١/٩/١٩٨٢، للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف، بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار عن الحكومة بشأن تأليف لجنة قضائية، فاجأهم بيغن برفضه القاطع لمثل هذا الأمر، معلناً ان «حقيقة تأليف مثل هذه اللجنة، من شأنه ان يُفسر وكأن هناك شعوراً بالذنب. بينما في الواقع ليس هنالك أي مجال لاتهام أحد في الجيش الاسرائيلي، الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي». وأضاف بيغن بشيء من المرارة: «ما هو الأمر الذي ينبغي التحقيق فيه؟ الغرباء (غوييم) يقتلون الغرباء، ونحن نعاقب أنفسنا؟ انني على يقين من ان المعارضة مهتمة بتأليف لجنة تحقيق لدافع رئيسي واحد: محاولة إسقاط الحكومة» (**معاريف**؛ **هآرتس** ٢٢/٩/١٩٨٢). إلا ان موقف بيغن هذا لم يلقَ على ما يبدو، تأييداً من جميع وزراء حكومته، الذين طالب عديدون منهم بوجوب فحص القضية، مع عدم الاصرار على ان يتم ذلك في اطار لجنة تحقيق قضائية خاصة.

في ظل هذا الرفض عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ٢٢/٩/١٩٨٢، للبحث في اقتراحين: الأول تقدمت به كتلة المعراخ، ويدعو إلى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. والثاني تقدمت به كتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها النائب امنون روبنشتاين، ويدعو إلى إجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة.

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراح الأول بالاستماع إلى كلمة زعيم حزب العمل شمعون بيرس، الذي اتهم الحكومة بأرتكاب أخطاء كثيرة، أدت إلى وقوع تلك المأساة في نهاية الأمر، إلا أنه نفى أن يكون أي شخص في اسرائيل، داخل السلطة أو خارجها، «كان سيمد يد العون عن ادراك وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتنفيذ تلك المجزرة الرهيبة». وعدد بيرس اخطاء الحكومة منذ اتخاذ قرار غزو بيروت الغربية، على النحو التالي: أولاً، التوغل في تلك المدينة: «ما لنا ولبيروت؟ مخازن أسلحة؟ وإذا أخلينا هذا السلاح من يضمن لنا عدم تهريب اسلحة أخرى إلى داخلها بعد مرور وقت قصير؟». ثانياً، صورة اتخاذ القرار: «من قرر ذلك [أي غزو بيروت]؟ ــ شخصان، رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ولقد برراه بالرغبة في منع خطر اندلاع العنف، وبعد ذلك اعلنا أن الهدف تحقّق. أية سذاجة هذه!». ثالثاً، السماح للكتائب بدخول مخيمات اللاجئين: «من هو صاحب هذا القرار الساذج حول ارسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين من أجل القبض على المخربين؟ ــ ليست ثمة حاجة لأن تكون قائداً عظيماً لتفهم مسبقاً ان هذه الميليشيات قد ترتكب جرائم ضد أشخاص ابرياء». رابعاً، فقدان الرقابة وعدم التبليغ وارسال التقارير: «وإذا صادقت الحكومة على إدخال الكتائب إلى المخيمات ــ أين الرقابة؟ أين التقارير؟ هل كان يجب على مصوري التلفزيون اكتشاف الأمر؟ ألم يعلم به أي وزير؟ هل العملية هي لعبة أطفال؟». خامساً، لماذا تصرفت الحكومة هكذا ــ تساءل بيرس، وأجاب: «لقد بهر أنظارها مفهوم العظمة الوهمي، وخلق بيغن الانطباع، انه قادر على تلقين العالم درساً، حتى يقف مشدوهاً أمام قامته الرفيعة. وما هي النتيجة؟ ــ تضعضعت ثقة الاصدقاء بنا، وساعدنا عن قصد في احياء الكراهية لليهود والتنديد بأسرائيل» (**هآرتس**؛ **معاريف**، ٢٣/٩/١٩٨٢).

وكان ردّ وزير الدفاع شارون على خطاب بيرس، بمثابة لائحة اتهام يوجهها لنفسه. فقد اعترف صراحة، ولأول مرة منذ وقوع المجزرة، بأنه هو وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادقوا على دخول الميليشيات إلى المخيمات «لتطهيرها» من الفدائيين، بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصابات بين أفراده. وجاء هذا الاعتراف بعد سلسلة من الأكاذيب التي أطلقها شارون نفسه بعد وقوع المجزرة، وبموجبها ارسلت الحكومة الاسرائيلية مذكرة إلى الأمم المتحدة، تنص على ان أفراد الميليشيات دخلوا إلى المخيمين خلسة من الشرق، حيث لا وجود للجيش